

الانعكاسات السلبية لظاهرة أحادية التصدير على الدول النامية وإجراءات التصدي لها

د. بولتجة عبد الناصر
جامعة غرداية، الجزائر
bouteldja_nacer@yahoo.fr

أ. مصطفى بن ساحة
جامعة غرداية، الجزائر
nasermobin250@gmail.com

The negative effects of the phenomenon of mono-export to under developing countries and Treatment procedures

BENSAHA Mostapha & BOUTELDJA Abednacer

University of Ghardaia

Received: 2017

Accepted: 2017

Published: 2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى خطورة ظاهرة أحادية التصدير وكذا تقديم تصور عام لمسار التغلب على سلبيات هذا الوضع. وذلك من خلال التعرض لمناقشة الإشكالية التالية: كيف يتم التصدي للانعكاسات السلبية لظاهرة أحادية التصدير على إقتصاديات الدول النامية؟ فالعديد من الدول النامية تعاني من التركيز الشديد لسلع صادراتها و انحصارها في سلعة أو عدد قليل من السلع الأولية الخام، الأمر الذي انعكس على حصيلة صادراتها بالتذبذب وعدم الاستقرار و من ثم على الوضع الإقتصادي و الإجتماعي الذي تعيشه. فبذلك صار لزاما عليها تبني مفاهيم تنويع الإنتاج و الإنتاج بغرض التصدير و تسطير إستراتيجية طويلة الأمد للتعامل مع مسألة أحادية التصدير.

الكلمات المفتاحية: أحادية التصدير، التركيز السلعي للصادرات، تذبذب حصيلة الصادرات، إستراتيجية تنويع الصادرات.

Abstract :

This study aims to highlight the extent to which the phenomenon of mono-Export is a serious problem. Moreover, it seeks also to conceptualize the suitable path to overcome the disadvantages of such situation. Within questioning the following problem : **How to face the negative traces of the phenomenon of mono-Export at the economics of the under developed countries?**. Many developing countries are suffering from the acute centralization of their exports, focusing only on one commodity or a few raw materials. The matter that makes their export earnings volatile and unstable, this leads to weaken the economic and social situation. Thus, it becomes necessary to adopt the concepts of diversifying production and producing to export, in addition to setting up a long-term strategy to deal with the issue of mono- export.

Key Words: mono-export, commodity focus to exports, the fluctuation of export earnings, export diversification strategy.

مقدمة

يكتسي التصدير أهمية بالغة على صعيد الأنشطة الإقتصادية، ذلك كونه يسمح للإقتصاد بتصريف الفائض من الإنتاج الذي لم يتم إستهلاكه محليا إلى العالم الخارجي. فهو يعمل على خلق وفورات حجم كبيرة تمكن المؤسسات الإنتاجية الوطنية من تقليص تكاليفها الحدية ورفع هوامش أرباحها. وبفضل إتساع رقعة العمليات

التصديرية عبر العالم وارتفاع معدلات الطلب العالمي عليها، ظهر نمط جديد من التصنيع موجه خصيصا للتصدير أطلق عليه "التصنيع من أجل التصدير" وذلك لخدمة حاجات ورغبات أسواق دولية. يستند هذا النوع من التصنيع إلى وفرة وانخفاض تكلفة عناصر الإنتاج محليا حتى ولو صاحب ذلك ضعف في الطلب المحلي على منتجاته. وعلى صعيد موازين المدفوعات فالتصدير يمكن الدول من إعادة التوازن لموازين مدفوعات وتصحيح الاختلالات الممكن حدوثها في ظل تزايد الطلب المحلي على الواردات من مختلف السلع و الخدمات، وما يترتب عنه من نزيف للنقد الأجنبي نحو الخارج. في هذا السياق إهتمت العديد من الدراسات بالإشادة بالأثر الإيجابي الذي تخلفه العملية التصديرية على مختلف نواحي الإقتصاد من رفع للطاقة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات، فضلا عن رفع إنتاجية عناصر الإنتاج ومستوى الدخل الوطني وزيادة في إحتياجاتها من النقد الأجنبي وفي المحصلة دفع عجلة التنمية الإقتصادية بالدول المصدرة.

أما على صعيد جهود الدول فنجد أن هناك سعيًا حثيثًا من طرف الحكومات بغرض طرح وتنفيذ السياسات التي من شأنها رفع حصيلة صادراتها وضمان إستقرارها، من خلال التشجيع على تنويع الصادرات ودعم تنافسيتها وانتشارها. وهناك العديد من الأمثلة عبر التاريخ عن دول استطاعت بفضل توسعها في النشاط التصديري وتنويعه أن تتخلص من قطاعات التصدير التقليدية. كما إستطاعت أن تحقق الإنطلاقة التي كانت تنقصها نحو إرساء معالم التنمية الشاملة تماما مثل الذي حدث في دول جنوب شرق آسيا.

وخلافا لما ذكرنا، تعاني العديد من الدول النامية من تخلف قطاعاتها التصديرية وتركيزها على تصدير المواد الأولية وبخاصة الزراعية منها، فضلا على أنها باتت تعاني من تقلص في تركيبة سلعتها التصديرية وهو ما جعلها عرضة لظاهرة ما يعرف بـ " أحادية التصدير " والتي تتمثل في إحصار صادرات الدولة في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، بالشكل الذي يجعل حصيلة هذه الدول من الصادرات رهن التقلبات الكبيرة في أثمان هذه الصادرات على المستوى الدولي. وبطبيعة الحال سيكون لذلك و من دون شك إنعكاسات خطيرة وسلبية على إقتصاديات هذه الدول.

حتى وإن كانت مسألة الأحادية في التصدير لم تأخذ ما تستحقه من تسليط الضوء الكافي على هذه الظاهرة وخطورتها إلا أن هناك من الدراسات ما تناولت الموضوع من زوايا مختلفة. ومن هذه الدراسات نذكر:

أولاً- دراسة (Hakim Ben Hammouda et Autres, La diversification : vers un nouveau paradigme pour le (développement de L'Afrique, 2006¹)؛ ناقشت هذه الدراسة إشكالية كيف يمكن التوصل للتنويع في البنى الإقتصادية للدول الإفريقية بالشكل الذي يعمل على ضمان الاندماج الأمثل في الإقتصاد الدولي من دون المساس بالإستقلالية الإقتصادية للدول الإفريقية. فاستهلت الدراسة نقاشها لهذه الإشكالية بإبراز واقع الدول الإفريقية

وخلصت بأن المقدرات والإمكانات المتوفرة لدى الدول الإفريقية لا تأهلها لبلوغ أهداف الألفية وأن على الدول الإفريقية تنويع إقتصادياتها لتتمكن من اندماج في الإقتصاد العالمي بأكثر إيجابية وتتمكن من تحقيق معدلات نمو مقبولة. وبالنظر لما للصادرات من أهمية في مجال دفع عجلة التنمية بالدول النامية فقد تطرقت هذه الدراسة في فصلها الرابع إلى الإتجاه العام نحو تنويع الصادرات بالدول الإفريقية واستخدمت نموذجا قياسيا لقياس مدى التنوع في الإقتصاديات الإفريقية واستهدفت مؤشرات ذات دلالة على مستوى النمو، الإنتاجية، الإستقرار الإقتصادي العام. لتخلص الدراسة إلى توصيات بشأن السياسات المثلى لضمان التنويع في الإقتصاديات الإفريقية.

ثانيا- دراسة (Ricardo Bonilla Gonzalez, De la mono exportation à la diversification les rentes de la)² (paye, Dessorlo económico y social en colombia siglo XX, 2001)؛ وقد ناقشت هذه الدراسة إشكالية كيف يتم التخلص من ظاهرة الأحادية في التصدير والانتقال نحو تنويع الصادرات من خلال دراسة حالة دولة كولومبيا. وقد تطرقت هذه الدراسة بتحليل لصادرات كولومبيا من حيث تركيبها السلعية ووجهتها كما قامت باختبار مدى التغيرات الحاصلة على التركيبة السلعية والوجهات التجارية للصادرات الكولومبية للفترة ما بين 1991 و 1997 ، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك إتجاه إيجابي نحو تنويع الصادرات خارج منتج البن الذي يعتبر المكون الأساسي للصادرات الكولومبية، وكان هذا التنويع من طرف المنتجات ذات المنشأ الصناعي خاصة الصناعات الثقيلة منها، كما أوصت الدراسة بالإهتمام بالصناعات الخفيفة التي خسرت أسواقا داخلية وخارجية كنتيجة لإعادة تقييم سعر الصرف خصوصا وأن هذه الشركات تمثل أعرق الشركات في الإقتصاد الكولومبي.

ثالثا- دراسة (Mayer Thomas, Export diversification as a counter to export instability : The example of)³ (columbia, 1982)؛ ناقشت هذه الدراسة الآثار المحتمل ترتبها من جراء تنويع الصادرات كما تناولت بالقياس مدى تأثير سياسات تنويع الصادرات على الإقتصاد الكولومبي وقد خلصت إلى أن سياسة تنويع الصادرات في كولومبيا لا تضمن فحسب الإستقرار في عائدات الصادرات والحد من مخاطر عدم الإستقرار بل تتعدى ذلك إلى التأثير الإيجابي على مستوى الدخل الوطني.

ومن هنا و بعد إستعراضنا لبعض الدراسات التي تناولت موضوع الأحادية في التصدير وتنويع الصادرات نلاحظ أن هذه الدراسات قد ركزت على جانب البحث في سبل الوصول إلى تنويع الصادرات دون إدراج حيز خاص للوقوف بالقارئ على مدى خطورة ظاهرة الأحادية في التصدير. لذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة أن نسلط الضوء بشكل خاص على الانعكاسات السلبية لظاهرة الأحادية في التصدير على إقتصاديات الدول المعنية ومن ثم إدراج جملة من

الحلول المناسبة للتغلب على الظاهرة وآثارها. وسيرا في منحى مناقشة مختلف الجوانب التي تخص هذا الموضوع، إختارنا أن تكون محاولة البحث في خطورة الظاهرة المدروسة من خلال التعرض للعناصر التالية:

✓ أهمية التصدير في الحياة الاقتصادية؛

✓ المقصود بظاهرة أحادية التصدير؛

✓ العوامل الكامنة وراء بروز ظاهرة أحادية التصدير بالدول النامية؛

✓ مخاطر ظاهرة أحادية التصدير على الإقتصاديات النامية؛

✓ الحلول الاقتصادية المقدمة لمواجهة الظاهرة.

وسيتم مناقشة العناصر السابقة الذكر كما يلي:

1- أهمية التصدير في الحياة الاقتصادية

إذا كانت عملية البيع بالسوق المحلي تمثل مؤشرا على نجاح المؤسسات الإنتاجية والتسويقية فإن عملية التصدير أو البيع بالسوق الدولي يعتبر قمة هذا النجاح، وذلك لإعتبارين إثنين: الإعتبار الأول وهو القدرة على المنافسة في سوق يتميز بكثرة الحواجز والعراقيل، والإعتبار الثاني هو ما يتم تحقيقه من عملية التصدير من عوائد طويلة الأجل كنتيجة للآثار المضاعفة للصادرات على الدخل الوطني⁴.

فقد حظي مفهوم التصدير باهتمام واسع في الفكر الإقتصادي، سواء من طرف الإقتصاديين الكلاسيك أو الكينزيين و حتى في الفكر الإقتصادي الحديث، خاصة منها الأفكار التي تناولت قضايا النمو والتنمية الاقتصادية. وتلتمس أهمية التصدير فيما اتفقت عليه العديد من الدراسات من أن التصدير والنمو السريع للصادرات يعجل وبشكل كبير النمو الإقتصادي. حيث أن سياسة تنمية الصادرات توفر الظروف المناسبة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو بشكل أسرع مما توفره سياسة إحلال الواردات⁵. و عطفًا على ما سبق يمكن القول بأن الصادرات تعتبر ذات أهمية قصوى في الحياة الاقتصادية من خلال عدة جوانب هامة نوردتها فيما يلي⁶:

- أن الصادرات تؤدي في حال تميمتها إلى إتساع القاعدة الإنتاجية؛
- تؤدي الصادرات - ومن خلال التنافس في السوق العالمي مع المنتجات الأجنبية - إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية؛
- تعمل الصادرات على توسعة سوق تصريف الإنتاج المحلي من سوق داخلي ضيق إلى سوق عالمي يضمن وفورات حجم كبيرة تمكن الإنتاج المحلي من تدنية تكاليفه الهامشية وحصد قدر هام من الأرباح؛

- تمكن الصادرات من خلال حصيلتها من النقد الأجنبي من مجابهة إحتياجات العملة الصعبة التي تحتاجها عملية إستيراد السلع الرأسمالية بغرض التوسع في النشاط الإنتاجي؛
- تمكن الصادرات من خلال إستقرار حصيلتها من رفع قدرة الإقتصاد المحلي على إمتصاص الصدمات التي تولدها الأزمات الإقتصادية الدولية المختلفة؛
- تسهم الصادرات التي تتمتع بميزة نسبية تنافسية في الأسواق الدولية إلى توجيه عناصر الإنتاج إلى نشاطات إنتاج سلع التصدير مما يضمن الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، فضلا على إستغلال الموارد غير المستغلة تماما؛
- تسهم الصادرات في خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من طالبي العمل وبالتالي تقدم إسهاما واضحا في مجال مكافحة البطالة⁷؛
- تسهم الصادرات في تصحيح إختلال توازن ميزان المدفوعات والذي يكون قد نجم عن العجز في الميزان التجاري وأعباء تسديد الديون⁸.

وعليه يمكن القول أن للصادرات أهمية كبيرة في الحياة الإقتصادية بالنظر لما سبق ذكره. لكن مع هذا يبقى أن نشير إلى أن الجوانب التي تكلمنا عنها والتي تعكس أهمية الصادرات تتأكد بشكل كبير بالنسبة للسلع المصنعة ، أما بالنسبة للصادرات من المنتجات الزراعية والمواد الأولية الخام فالأمر ليس بالأكد تماما ، لما قد يحول دون إمكانية التوسع السريع لهذا النوع من الصادرات. وبالنظر لعدة عوامل تؤثر على جانبي عرض وطلب لهذه السلع في الأسواق العالمية⁹.

2- المقصود بظاهرة أحادية التصدير

لقد تمت مناقشة ظاهرة أحادية التصدير ومخاطرها في عدد من الدراسات ومن المتفق بين الإقتصاديين أنها تعني: " تلك الحالة التي تنحصر وتركز فيها صادرات دولة ما على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع الأولية الخام الإستخراجية والزراعية"¹⁰. إن هذه التركيز الذي أشرنا له في تعريف ظاهرة أحادية التصدير والتي تتبع من سيطرة إنتاج المواد الأولية (الزراعة والتعدين) على هيكل النشاط الإقتصادي ، يجعل من النشاط الصناعي في بعض الدول عبارة عن عملية بسيطة لا تتجاوز كونها مجرد تجهيز المواد الأولية أو تنحصر في مجال ضيق من الصناعات التحويلية الحقيقية ، كالنسيج والغزل وبعض الحرف اليدوية البسيطة. فيما تعتمد دول أخرى على ما تستخرجه من باطن الأرض من بترول وغاز طبيعي ونحاس..الخ. إلا أن هذا النوع الأخير من الصادرات يحظى بنوع من الإهتمام من طرف المستثمرين الأجانب لأهميته بالنسبة لإقتصاديات الدول المتقدمة¹¹.

وبخصوص نسبة الناتج الإجمالي المتأتي من الإنتاج الأولي فتتراوح بين 30 % وأكثر من 50%، أما المتأتي من الصناعة التحويلية فبين 8% و18% إذا كنا بصدد الحديث عن الدول النامية. أما إذا قارنا ذلك بالدول المتقدمة فنجد أن الناتج الإجمالي يتأتى بنسبة 5 % من الإنتاج الأولي وبين 30% إلى 40% من الصناعة التحويلية¹². أما بالنسبة للسلع الأساسية التي تصدرها بعض الدول النامية ونسبتها في إجمالي الصادرات فنوردها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): المنتجات الرئيسية لبعض الدول النامية

الدولة	المنتجات	% من مجموع الصادرات
زامبيا	الفول السوداني	99%
العراق	البترو	92%
فنزويلا	البترو	92%
هايتي	البن	84%
كوبا	السكر	80%
كولومبيا	البن	70%
نياسيلاند	الشاي والدخان	75%
غانا	الكاكاو	78%
شيلي	النحاس	70%
بوليفيا	القصدير	70%
البرازيل	البن	70%

المصدر: عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

ومن الشائع أن ظاهرة التخصص في تصدير سلع أولية وعدم تنوعها، قد وضع صادرات الدول النامية عرضة لتذبذبات كبيرة في حصائلها. وهناك العديد من الدراسات التي أبرزت أن لظاهرة الأحادية في التصدير علاقة وطيدة بتذبذب حصيلة الصادرات ومن هذه الدراسات نذكر: دراسة (Coppock, 1962)، (Michaely, 1962)، (Tassel, 1964)، (MacBean, 1964)، (Brien, 1972)، (Souter, 1977).¹³ ويستدل على مدى تركيز صادرات دولة ما في سلعة أو عدد قليل من السلع بواسطة مؤشر التركيز السلعي للصادرات والذي يعبر عنه على النحو التالي¹⁴:

$$CC = \left[\sum_{i=1}^{i=n} (X_{it}/X_i)^2 \right]^{\frac{1}{2}} \square$$

حيث أن:

CC: يعبر عن مؤشر التركيز السلعي للصادرات؛

Xit: صادرات الدولة من السلعة (i) خلال السنة (t)؛

Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (t). و يعطينا هذا المؤشر نسبة تتراوح بين (0 % و 100%)، بحيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما زاد التركيز السلبي للصادرات و ربما قاد ذلك إلى التعرض لمخاطر أحادية التصدير. و عليه فإن إنخفاض هذا المؤشر يصب في مصلحة الدولة، فهذا الوضع تسنح فيه الفرصة للدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تقلص من الآثار السلبية على الإقتصاد في حال حدوث تذبذب في الأسعار. بينما إذا كان هذا المؤشر يشهد إرتفاعا فإن هذا الوضع سيزيد من العقبات في وجه عملية التخطيط.

3- العوامل الكامنة وراء بروز ظاهرة أحادية التصدير بالدول النامية

إن إتصاف الإقتصاديات النامية بأحادية التصدير و نمو هذه الظاهرة بها بشكل راح يأخذ أبعادا خطيرة ترهن واقع التنمية بهذه الدول لم يكن وليد صدفة أو عن رغبة مسبقة من هذه الدول. و إنما كان إستجابة لإملاءات مجموعة من العوامل ساهمت مجتمعة في إقتصار غالبية الدول النامية على سلعة أو عدد قليل من السلع الأولية الخام في سلة صادراتها. هذه العوامل المتسببة في نشأة ظاهرة أحادية التصدير في الدول النامية هي ما نورد ذكره فيما يلي:

3-1 عدم التوازن بين عرض عناصر الإنتاج

بحيث يمثل عدم إتساق عرض عناصر الإنتاج و بشكل أكد فيما بين القوى العاملة و بين عنصر رأس المال سببا كبيرا في تخلف القطاعات الإنتاجية للبلدان النامية. و من تم فهي تجد نفسها - وأمام حاجتها المتزايدة للنقد الأجنبي لمقابلة تزايد الطلب على الواردات - مضطرة إلى التخصص في تصدير عدد قليل من المواد الأولية الخام أي بعبارة أخرى رهينة لظاهرة أحادية التصدير.

ويتغذى هذا العامل من عوامل نشأة ظاهرة أحادية التصدير من ثلاث خصائص للتخلف الإقتصادي للدول النامية وهي: أولا ضغط الكثافة السكانية و ما ينجر عنها من تعمق في مشكلة البطالة بالإقتصاد ، ثم ثانيا تدني نصيب الفرد من رأس المال، و ثالثا الإختلال الواضح في البنيان الإنتاجي بالإعتماد الشديد على النشاط الزراعي. ويمثل هذا العنصر الأخير أهم مظاهر عدم التوازن بين عرض عناصر الإنتاج. فواقع البنيان الإنتاجي بالدول النامية يفيد بتركز غالبية السكان - كنتيجة لنقص رأس المال اللازم لقيام نشاط تصنيعي و تخلف فنون و وسائل الإنتاج الصناعي- في مجال انتاج المواد الأولية الإستخراجية و الزراعية¹⁵.

3-2 تأخر فنون وأساليب الإنتاج وتخلف النظم الإنتاجية

إن طبيعة الفنون والأساليب والأنظمة الإنتاجية المستخدمة في قطاعات الإنتاج بالدول النامية تتصف في جانب منها بكونها بدائية تبعا لتخلف التكنولوجيا المستعملة فيها، فهي تعود في معظمها إلى زمن الإستعمار، أين قام المستعمرون الغربيون بإدخالها معهم إلى الدول النامية. لذلك نجد أن المعدات والأساليب الإنتاجية والتنظيمية المستخدمة في هذه الدول لم يطرأ عليها أي تغير أو تحسن منذ أمد بعيد. وراحت الأجيال تتوارثها جيلا بعد جيل. كما نجد أن هذا النوع من الفنون والأساليب والأنظمة الإنتاجية يسود كثيرا في القطاع الزراعي الموجه لتلبية الإحتياجات الغذائية للسكان¹⁶.

كما أنه يمكننا أن نميز جانبا آخر من فنون وأساليب وأنظمة إنتاجية وتتميز باستخدام تكنولوجيا متطورة مقارنة بالتكنولوجيا المستخدمة في القطاع الزراعي الموجه للإستهلاك المحلي، هذه الفنون والأساليب المتطورة - التي جلبها المستعمر معه إلى هذه الدول إبان الحقبة الإستعمارية- تتمركز في قطاع إنتاج المواد الأولية الزراعية والإستخراجية الموجه للتصدير، كما هو عليه الحال في قطاعات إستخراج البترول وتكريره، الغاز الطبيعي، إستخراج المعادن المختلفة إضافة إلى إنتاج المطاط، البن، الشاي، الكاكاو..الخ. لهذا يمكن القول في المحصلة بأن التكنولوجيا المستخدمة في الدول النامية هي عبارة عن تكنولوجيا بدائية و إزدواجية، وقد حالت هاتين الخاصيتين دون الإرساء الجدي لمفهوم تنويع الإنتاج وما يترتب عن ذلك من تنويع للصادرات والتخلص من ظاهرة أحادية التصدير، ففيما حالت خاصية البدائية دون خلق صناعات ترتكز إلى محاولة الإستفادة من الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدول النامية، ساهمت الثانية في تعميق مشكل أحادية التصدير باقتصارها على خدمة قطاع التصدير الوحيد الموجه بالأساس إلى خدمة مصالح الدول الغربية بدرجة كبيرة¹⁷.

3-3 نمط العلاقات الدولية

لقد كان للثورة الصناعية الأولى والثانية أثرا واضحا في التأسيس لحضارة أوروبية غنية بإرثها الإجتماعي والإقتصادي والثقافي. وكان لزاما على هذه الدول في خضم الإنتعاش الذي تشهده أن تبحث لها على منافذ للتزود بالحاجيات المتزايدة لصناعاتها من المواد الأولية من جهة، وتصرف لها منتجاتها من جهة ثانية. فقد لجأت من أجل ذلك إلى إستعمار شعوب من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومن هنا بدأ التقسيم الدولي الجديد للعمل، فشرع الإستعمار في إستنزاف المواد الأولية الخام الإستخراجية والزراعية على نطاق واسع، ثم يعيد جزءا منها على شاكلة منتجات إستهلاكية. فكانت النتائج المتولدة عن هذا التقسيم الدولي الجديد للعمل سلبية وتمثلت في إختلال في الهيكل الإقتصادي للدول المستعمرة (بفتح الميم الثانية) وأصبحت غالبية الأنشطة تتمثل في الأنشطة الزراعية

والإستخراجية للمواد الخام والتي توجه إنتـاجها نحو قطاعات التصنيع بالدول المستعمرة (بكسر الميم الثانية)، ومن هنا ظهر الإختلال في هيكل الصادرات وبرزت مشكلة أحادية التصدير كنتيجة لتقلص الصادرات لما غابت عنها السلع المصنعة ونصف مصنعة، بعد أن غيب دور النشاط الصناعي و استغلت موارده كاملة في التوسع في الأنشطة الإستخراجية والزراعية.

وأما اليوم و بعد إستقلال هذه الدول لم تجد لها سبيلا بغية توفير إحتياجات سكانها المتزايدة سوى الإستمرار في تصدير عدد قليل من المواد الأولية، في ظل تخلف قطاعاتها الإنتاجية و عدم قدرتها على المنافسة دوليا. وحتى مع اندماج العديد من الدول النامية اليوم في تكتلات إقتصادية مثل OMC إلا أنها لم تستفد كثيرا من هذه الأطر بالنظر لطبيعة صناعاتها كونها صناعات ناشئة لا تقوى على مزاحمة كبرى الشركات متعدد الجنسية¹⁸.

4- مخاطر ظاهرة أحادية التصدير على الإقتصاديات النامية

لا شك وأن إعتقاد أي إقتصاد كان على سلعة واحدة أو مجموعة قليلة من السلع كصادرات للخارج، يمثل سببا كافيا لرهن إقتصاديات هذه الدول وجعلها عرضة لمخاطر متعددة تثبط من فعالية السياسات التنموية وتعترض مسارها. ويتأكد عمق هذه المخاطر بالنسبة للدول النامية بالنظر لضعف هياكلها الإنتاجية وقدم وسائلها، ناهيك عن ضعف إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج. ومن هذه المخاطر المتوقع تأسيسها من جراء أحادية التصدير في الدول النامية نذكر ما يلي:

1-4 مخاطر إصابة الإقتصاد بالمرض الهولندي Dutch Disease

إن أهم مخطر يمكن أن يحدث بالدول التي تعاني من ظاهرة أحادية تصدير المواد الخام الإستخراجية هو مخطر الإصابة بالمرض الهولندي. لذا نجد العديد من الخبراء الإقتصاديين يحذرون من الوقوع في مصيدة الإعتقاد المفرط على تصدير المواد الإستخراجية، وعن هذا المخطر نورد:

1-1-4 المدلول الإقتصادي لمصطلح المرض الهولندي:

يعبر مفهوم المرض الهولندي عن الآثار غير المرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي، والتي تطفو إلى السطح كنتيجة للزيادة في الدخل المتأتي من إكتشاف وتصدير مورد طبيعي ما، مثلا كالنفط والمعادن المختلفة الأخرى. بحيث يكون لهذه الزيادة المسجلة في الدخل آثار سلبية على تنافسية المنتجات الأخرى خاصة الصناعية منها في السوق العالمي، بعد إرتفاع قيمة العملة المحلية كنتيجة لتزايد الطلب على المادة المصدرة في شكلها الخام حديثة الإكتشاف. كما أن الزيادة في الدخل كنتيجة للريع الطبيعي قد تدفع بالسكان إلى الميل

للإستهلاك والرفاه المفرطين على حساب العمل والإنتاج، وهو ما يخلق نوعا من الفتور في وتيرة النشاط المصنع بهذه الدول. ولا يتوقف هذا التأثير السلبي عند هذا الحد بل يتعداه إلى أن هذه الدول تجد نفسها أمام إنخفاض حاد في مداخيلها في حال نضوب هذا المورد الطبيعي أو أصبحت عملية إستخراجه غير ذات مردودية إقتصادية. ويطلق على هذه الوضعية مصطلح المرض الهولندي نسبة إلى الكسل والتراخي الوظيفي الذي أصاب الهولنديين في النصف الأول من القرن الفائت، وذلك عقب إكتشاف النفط في بحر الشمال. حيث أصبح الفرد الهولندي يميل إلى الإستهلاك البذخي و صار يفضل الراحة وحياة الترف. فكانت فاتورة ذلك غالية عندما استفاق على حقبة نضب فيها النفط و تراجعت مداخيله، فسمي هذا الواقع بالمرض الهولندي¹⁹.

4-1-2 أعراض المرض الهولندي

تتسبب عملية إصابة الإقتصاديات بالمرض الهولندي في أعراض جانبية أخرى لها أثرها في تعميق الإختلال بالبنيان الإنتاجي للدول المصابة، مما يجعلها تدور في حلقة مفرغة من اللإنتاج يتغذى فيها سبب المشكلة من نتيجتها. و من هذه الأعراض نذكر:

4-1-2-1 أثر إنتقال الموارد Transportation Ressources Effect: إن التطور الذي قد يعرفه قطاع إنتاج السلعة المصدرة بفضل توالي و استمرار تحصيل الإيرادات الريعية، وما يصحب ذلك من ارتفاع في إنتاجية عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)، قد يؤدي إلى إنتقال عناصر الإنتاج من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى قطاع إنتاج سلع التصدير المزدهر Booming Sector، و هو ما يعمل على المزيد من التدهور في باقي القطاعات الإنتاجية بالدول النامية. وبالتالي يحد أثر إنتقال الموارد في هذه الحالة من إمكانية تنويع الصادرات و محاولة الإستفادة من أثرها الإيجابي على النمو الإقتصادي في الدول النامية²⁰.

4-1-2-2 أثر الإنفاق Expenditure Effect: إن الزيادة في مداخيل القطاع الريعي المتمثل في قطاع التصدير المزدهر تعمل على الرفع من الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد ذلك القطاع. وبما أن هذا الإرتفاع يحدث في ظل ثبات الأسعار في قطاعات السلع غير المتاجر بها، فإن جزءا من هذه الدخول ينفق على التوسع في إستهلاك هذه السلع. لكن وفي ظل عدم قدرة العرض في هذه الأنشطة الإنتاجية على مقابلة الزيادة في الطلب ترتفع أسعار السلع غير المتاجر بها Nontraded Goods وهو ما يؤدي إلى إرتفاع معدل التبادل الداخلي. فيتسبب ذلك مرة ثانية في أثر إنتقال الموارد القابلة للإنتقال من قطاع التصدير التقليدي إلى قطاع السلع المتاجر بها محليا، هذا من جهة. أما من جهة أخرى يتسبب ارتفاع معدل التبادل الداخلي في إتجاه الطلب المحلي نحو السلع المستوردة لأن أسعارها تكون منخفضة مقارنة مع السلع المحلية وبالتالي تتدثر وتزول أنشطة إنتاج السلع المتاجر بها محليا وبالتالي يفقد الإقتصاد فرصة

تنويع الصادرات من خلال تنمية هذه الأنشطة و ترعرعها في ظل السوق المحلي إلى غاية أن تصبح قادرة على المنافسة في السوق الدولي²¹.

2-4 تدهور شروط التبادل في غير صالح المواد الأولية و تدني حصيلة الصادرات

ينجم عن إحلال البدائل الصناعية محل بعض المواد الخام الأولية تحول الطلب العالمي على هذه المواد. ويؤدي هذا الاتجاه في السوق الدولي إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالح هذه الدول النامية المنتجة والمصدرة لهذه المواد الخام. ومن ثم فإن أي تراخ في حصيلة الصادرات يتواتر أثره السلبي بفعل مضاعف التجارة الخارجية ويسفر عن تراجع في مستوى الدخل الوطني وقدرة الإقتصاد على خلق فرص عمل جديدة²².

كما أن تركيز صادرات الدول النامية في سلعة أو عدد قليل من السلع يزيد من احتمال وقوع إقتصادات الدول النامية تحت تأثير الإنعكاسات السلبية لمشكل تدهور أسعار الصادرات الأولية. و ذلك وفق ما يفيدنا به التطور التاريخي للأرقام القياسية للصادرات غير البترولية للدول النامية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : الأرقام القياسية للصادرات غير البترولية للدول النامية

المواد	1990-1985	1995-1990	1996-1995
المواد الغذائية	3.2	3.3	1.5
المواد الخام الزراعية	6.2	3.5	12.2-
المواد الخام المعدنية	8.2	0.2	12.7-
النفاس	13.4	2.0	21.8-

المصدر: هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 162.

أما بالنسبة لأسعار البترول الخام منذ النصف الأول من الثمانينات وحتى النصف الثاني من التسعينات فالواقع يفيد بحدوث تقلبات شديدة في أسعاره خاصة في الاتجاه الهابط. فقد إنخفض المتوسط السنوي لأسعار البترول الخام من 29.6 دولار للبرميل الواحد للفترة (1980-1985) إلى 17.3 دولار للفترة (1986-1991) ثم 16.9 دولار للفترة (1992-1998). وقد كان من العوامل التي شكلت ضغوطا على الطلب -وبالتالي تأثر الأسعار وتقلبها- الأنماط الاستهلاكية والتوجه نحو ترشيد الإستهلاك، العلاقة بين الطاقة الإنتاجية والطاقة الإستيعابية، قيود الإستيراد في البلدان الصناعية وخاصة الضرائب، تقلبات سعر صرف الدولار، إتجاهات التضخم السائدة في العالم²³.

وعلى العموم فإن ظاهرة أحادية التصدير قد تفتح الباب واسعا أمام إمكانية تعرض الدول لظاهرة ما يعرف بالنمو الضار Immiserizing Growth، والتي تحدث كنتيجة للتوسع الزائد في إنتاج سلعة التصدير. هذا الأمر يؤدي إلى تدهور معدل التبادل (إنخفاض أسعار السلع المتاجر بها في السوق العالمي)، مما يجعل البلد في حالة أسوأ مما كان عليه الحال قبل حدوث التوسع في إنتاج سلع التصدير. ومن هنا فأحادية التصدير لا تتيح في جميع الأحوال

الفرصة لتوسيع الإنتاج والتصدير، فقد ينجم عن ذلك تدني أسعارها عالميا بالقدر الذي يكون سببا في الإضرار بثروة المجتمع²⁴.

3-4 مخاطر تعرض قطاع إنتاج سلع التصدير إلى هزات إقتصادية

يفيد الواقع بأن أحادية التصدير التي تعاني منها غالبية الدول النامية ترهن في الكثير من الأحيان حصيلة الصادرات، وتجعلها تعرف تذبذبات شديدة كنتيجة لتعرض قطاع الإنتاج المخصص للتصدير إلى هزات إقتصادية متفاوتة الخطورة، الأمر الذي يسهم في التأثير على عرض هذه السلع في السوق الدولي. ومن هذه التقلبات ما يكون مصدره الظروف الطبيعية غير الملائمة، مثل الظروف المناخية وإنتشار الآفات والحشرات والأمراض التي تأتي على المحاصيل الزراعية فتتلفها وتكبدتها خسائر كبيرة²⁵.

4-4 مخاطر المنافسة الدولية وتوجه الطلب العالمي نحو البدائل

إن تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الأولية والغذائية قد تكون له آثار وخيمة إذا أخذنا بالحسبان المنافسة التي تتلقاها صادراتها من طرف الدول المتقدمة. هذه الدول والتي تسعى في إطار سياسة الإكتفاء الذاتي من المواد الأولية والغذائية التي تنتهجها إلى تشجيع الإنتاج المحلي، بواسطة دفع إعانات للمنتجين المحليين، كما تعتمد أيضا إلى سياسة الحماية الجمركية في وجه إستيراد بعض المواد الأولية الزراعية التي تحظى بتشجيع الدولة وحمايتها.

كما أن للتقدم التقني دور كبير في تقليص عدد الوحدات من المواد الأولية المستوردة من الدول النامية والتي تستعمل لإنتاج وحدة واحدة من المنتجات المصنعة في الدول المتقدمة. فضلا عن هذا تمكن التقدم التقني من إستحداث بدائل للمواد الأولية المستوردة ويتجلى ذلك في تطوير إنتاج المواد الأولية الإصطناعية وفتح المجال أمام إمكانية إستخدام مخلفات الصناعة وإدخالها مرة ثانية كمادة أولية في العملية التصنيعية.

أما على مستوى التبادل الدولي يلحظ لجوء الدول المتقدمة إلى تصدير واستيراد المواد الأولية والغذائية فيما بينها بموجب إتفاقيات ثنائية أو جماعية على غرار الأسواق المشتركة، وهو ما حمل الدول النامية خسائر كبيرة من جراء هذه التطورات²⁶.

4-5 مخاطر التبعية التجارية و فقد الإستقلال الإقتصادي للدولة

فالبلدان النامية والتي تتكون صادراتها من سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع تكون أقرب ما تكون إلى أن تعيش حالة من التبعية التجارية للخارج أو بالأحرى الدول الرأسمالية المتقدمة. خاصة لما تتعلق هذه الصادرات بالخامات الأولية مثل البترول والغاز و المعادن الأخرى، وحتى المنتجات الزراعية التي تنتج على نطاق واسع كالأرز والبن و القصب السكري والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتقنيات ومعدات إستخراج وإنتاج متطورة، والتي عادة ما يكون مصدرها هو الدول الرأسمالية الكبرى في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة. و من هذا المنطلق يمكن القول أن بلدا يسيطر الرأسمال الأجنبي على أهم فروع اقتصاده سيتوجه - بطبيعة الحال - بصادراته بشكل كبير نحو الدول التي جاء منها الرأسمال. كما أنه سينتج المواد الأولية التي ترغب صناعات هذا الرأسمال في شرائها. بل و في العديد من الأحيان ما نجد أن التجارة الخارجية للبلدان النامية تسير من قبل الإحتكارات الأجنبية.

تتضمن التبعية التجارية مخاطر عديدة، فالدول الرأسمالية العظمى يمكنها أن تحدد أو على الأقل أن تؤثر في شروط التبادل الدولي وفقا لما يخدم مصالحها. كما أنه قد تستعمل هذه التبعية التجارية كورقة ضغط سياسي على البلدان النامية والتأثير على إستقلالها الإقتصادي وحتى السياسي في بعض الأحيان. فضلا عن أن التبعية التجارية قد تتسبب في إنتقال المخاطر الإقتصادية المختلفة في حال أصيب إقتصاد البلد الشريك بالركود²⁷.

4-6 حفز و تكريس ظاهرة ثنائية الإقتصاد

ومن المساوئ التي يمكن أن تتولد من جراء وقوع الإقتصاد في شباك أحادية التصدير ظاهرة "ثنائية الإقتصاد" والتي يقصد بها تجسيم الاختلافات الحاصلة فيما بين القطاع الإقتصادي المتخلف والقطاع الإقتصادي المتقدم في الدولة النامية الواحدة. بحيث وبسهولة يمكن التمييز بين القطاعين السابقين، أين نجد القطاع المتقدم يوجه جزءا كبيرا من إنتاجه (غالبا ما يتمثل في مواد أولية خام) إلى التصدير وخدمة إقتصاديات الدول الكبرى. هذه الأخيرة التي تملك حصصا كبيرة من رأس مال مؤسسات هذا القطاع، من هذا المنطلق نجد هذا القطاع يستخدم أساليب إنتاجية متطورة. كما يتم تبادل جزء كبير من السلع والخدمات من خلال إستخدام النقود، إضافة إلى أن معدل نمو السكان فيه أقل. على العكس مما سبق نجد أن هناك قطاعا متخلفا يتسم بتخلف وسائل إنتاجه ويعتمد على كثافة عنصر العمل وضعف التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج. وكننتاج لذلك فهو يتصف بإنتاج صغير موجه أساسا للسوق المحلي²⁸.

وحتى الشركات المتعددة الجنسية - التي توسع إستثماراتها بالدول النامية بفضل المبالغ الخيالية التي تجنيها من وراء عملية إستنزاف الثروات الباطنية التي تحوزها الدول النامية - تركز من ظاهرة الشائبة الإقتصادية. فنشاطها وفق ما يأكده الواقع لا يعمل على إرساء نمو ذاتي بالإقتصاد النامي، بل يعمل على إحداث تنمية جيبيية Enclaved development مشوهة. بحيث لا تعمل هذه الجيوب من الأنشطة الإنتاجية المتقدمة على نقل الإنتاجية المرتفعة و بقية الآثار الإيجابية الأخرى من القطاع المتقدم إلى القطاع المتخلف²⁹.

5- الحلول الإقتصادية المقدمة لمواجهة الظاهرة

إن قلة المتحصلات المتأتية من الصادرات كنتيجة لأحادية التصدير، لا يمكن تجاوزها إلا من خلال إرساء مفاهيم التوسع في الإنتاج وإرساء قواعده، باعتماد صناعات مخصصة للتصدير وتفعيل دور القطاع الخاص وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5-1 تنوع الإنتاج والإنتاج لغرض التصدير

إن تنوع الإنتاج يعد سبيلا للتحرر من التخصص الشديد في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية فعل من شأنه أن يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد. وهو ما يترتب عليه قدر كبير من الإستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معدلات نمو الطلب على صادراتها، ويعمل على إيقاف التحول في شروط التجارة ضد صالحها³⁰. فإذا كان من عتبات نمو الإنتاج الصناعي ببعض الدول النامية صغر حجم المشروعات الصناعية بسبب ضيق السوق المحلي، فإن دور النشاط التصديري يتمثل في تمكين تلك الدول من تجاوز هذه العقبة. لهذا أصبح إتجاه السياسات التجارية حديثا يعمل على إستراتيجية تقوم على التحول من التركيز المطلق على السوق الداخلي لتصريف المنتجات الصناعية، إلى الإهتمام بتصدير السلع المصنعة حتى في المراحل المبكرة للتنمية الصناعية. حيث أطلق على هذا الإتجاه " الإستراتيجية ذات النظرة الخارجية"، وعن طريق هذه الإستراتيجية يمكن أن يوجه النشاط الصناعي بتنظيم مركب لتحويل جزء من إنتاجه نحو أسواق التصدير؛ حتى وإن كانت توجد أسواق محلية رئيسية منذ البداية. كذلك يمكن أن يؤدي حافز النمو الصناعي إلى دفع الإنتاج للتصدير بدلا من التركيز على صناعات إحلال الواردات. فهذا التوجه يدفع إلى الإهتمام بالعوامل الخارجية التي تسهم في التحول نحو سياسة فعالة لتنوع الصادرات من السلع المصنعة والنصف مصنعة، وبالتالي يعمل ذلك على تنشيط التصنيع دون اللجوء إلى سياسة حمائية جامدة. وبالرغم مما يواجهه هذه الإستراتيجية القائمة على التصنيع من أجل التصدير من عتبات تتعلق بجانب الطلب الخارجي، وما تتبعه الدول المتقدمة من سياسات تجارية معوقة؛ فإن هذا المسلك يراه البعض أسهل على البلاد النامية

من التصنيع من أجل السوق المحلي. يضاف إلى هذا أن المنهج المذكور يمكن الدول من إستخدام موارد الإنتاج الإضافية المتزايدة التي لم تعد ذات جدوى إقتصادية في حال إستخدامها في زيادة الصادرات التقليدية. كما أن التصنيع من أجل السوق المحلي يعاني من مشاكل عديدة من بينها جمود القطاع الزراعي واعتماده على طرق تقليدية، الأمر الذي أضعف من مردودية هذا القطاع الهام، و الذي من العادة ما يقوم بتموين القطاع الصناعي بما يلزمه من مواد خام و مواد غذائية³¹.

من أجل ذلك تعد مسألة تنويع الصادرات - من خلال التوجه نحو تنويع تركيبة الصادرات من السلع المصنعة - أحد أهم العناصر في السياسة طويلة الأجل لتخطيط الإنماء الإقتصادي بالدول النامية. كما أنه ليس ثمة من شك في أنه توجد آفاق إنمائية واعدة في مجال التصنيع عن طريق تنويع الصادرات متاحة للعديد من الدول النامية، والتي يشكل ذلك بالنسبة لها مخرجا من المشاكل التي تسبب فيها تخصصها المركز في إنتاج وتصدير العدد القليل من المنتجات الأولية أي مشكلة أحادية التصدير. في هذا الصدد يتوجب على الحكومات المختلفة بالدول النامية العمل على إيجاد أنماط تقوم على فكرة المزايا التنافسية في التصنيع. بحيث تضمن النجاح في المستقبل، من خلال التغيير الهيكلي في الإنتاج والتبادل، والذي بدوره يتطلب في بادئ الأمر الخروج على التقسيم الدولي للعمل الراهن، الذي أرسى قواعده قوى الإستعمار وطبيعة النظام الرأسمالي المتحكم في الإقتصاد العالمي، والذي ترتب عنه تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية، وتخصص الدول المتقدمة في تصدير السلع المصنعة، هو نمط ظهرت مضاره على الدول النامية بشكل واضح³². فالتخصص الدولي لا يعتمد في أية لحظة من الزمن على ظروف البيئة الطبيعية فحسب، ولكنه يتوقف وبدرجة كبيرة على مرحلة النمو الإقتصادي التي تجتازها الدولة أيضا. لأنه يمكن بالتخطيط المحكم والإرادة القوية للدول النامية أن توجد لنفسها مكانة في الميدان الصناعي³³.

وبالنظر لما يعترض الدول النامية من عقبات في محاولاتها للإنخراط في مختلف مظاهر التعاون الإقتصادي الدولي؛ هذه العقبات التي ترجع إلى طبيعة البنيان الراهن للعلاقات الإقتصادية الدولية الذي تسيطر عليه مصالح الدول الرأسمالية وتحكم القوى الإمبريالية؛ فإنه يجب على الدول النامية أن تعتمد على جهودها الذاتية في تغيير هياكل إنتاجها وعدم التعويل كثيرا على ما سيسفر عنه التعاون الدولي من تطوير وتقسيم للعمل بين الدول. وعليه فإن النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي الذي يجب أن تستهدفه جهود التنمية في الدول النامية ذاتيا، فضلا عن المؤسسات المنظمات العالمية هو ذلك التخصص الذي يسمح بالتبادل بين دول تتمتع كل منها باقتصاد صناعي وزراعي متنوع. وبالتالي لا تتمكن بعض الدول من إستغلال تخصص بعض الدول الأخرى في مجال ضيق من الأنشطة الصناعية.

يشار إلى أن سياسة تنويع صادرات الدول النامية يجب أن لا تقتصر على تنويع الصادرات السلعية فحسب، بل ينبغي أن يتسع هذا المفهوم ليشمل الصادرات غير المنظورة؛ حيث تشكل الصادرات من الخدمات جانبا كبيرا من صادرات العديد من الدول. هذه الدول التي يعتمد فيها نمو الناتج الإجمالي على صادراتها من خدمات السياحة والخبرة، مثل اليونان و قبرص واسبانيا والبرتغال ومالطا. وبهذا الصدد تشير التوقعات إلى أن نمو صادرات الدول النامية مستقبلا من الخدمات سيكون بمعدلات يمكن أن تسهم بنسبة مقبولة في سياسة تنويع الصادرات. بما ينعكس على الهيكل الإنتاجي بالأثر الإنمائي الواضح، خاصة إذا ما تم التركيز على تلك الأنواع التي تسهم في جهود التنمية، كالتأمين، الملاحة والطيران دون غيرها من الخدمات الأخرى والتي تعمل على تبديد جزء من الفائض الإقتصادي³⁴.

2-5 ضرورة تسطير إستراتيجية بعيدة الأمد لتنويع الصادرات و التخليص من أحادية التصدير

من منطلق أن عملية تسريع مساهمة التجارة الخارجية في عملية التنمية الإقتصادية يتحدد في الأمد القصير بمدى ارتفاع مداخل الصادرات ومعدل نموها ومدى الحاجة للإستيراد. تسارع العديد من الدول لتسطير إستراتيجية لغرض تنويع صادراتها والإبتعاد عن أحادية التصدير³⁵. وعلى العموم تنطوي إستراتيجية تنمية وتنويع الصادرات على جملة من المعالم الأساسية تشكل محاور الإستراتيجية، والتي تعمل على تسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة. وهذه المحاور تعبر عن القنوات الأساسية التي ينبغي التأثير والعمل عليها بغرض الوصول إلى تنمية وتنويع الصادرات. ويلاحظ هنا أنه ليس ثمة من نموذج موحد صالح للتنفيذ في كامل الدول، بالنظر لإختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية للدول. إن هذه المحاور التي تركز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات يمكن الإشارة إليها فيما يلي³⁶:

2-5-1 جودة المنتج

تعد جودة المنتج محورا هاما من بين المحاور التي ترتكز عليها إستراتيجية تنمية وتنويع الصادرات، ويتأتى ذلك من خلال أمرين إثنين؛ الأول يتمثل في إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية. والأمر الثاني هو الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة أو إقامة ندوات داخلية ومعارض ترويج لجودة السلع وجودة التصميم.

2-5-2 إيجاد سياسة تمويلية و إئتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية

تسهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكل بارز في تحفيز الصادرات وتنويعها، من خلال:

- التسهيلات التي تمنح للمصدرين سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة لشحن البضائع؛
- خفض تكلفة تمويل الصادرات؛
- إعفاء المصدرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير؛
- تمويل الاستثمارات الأجنبية في الدول، مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية الكبرى و تشجيع الاقتراض بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد أحياناً.

5-2-3 تأمين الصادرات

ويتم ذلك بإنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل تحققها من جراء العملية التصديرية، لاسيما نظام تأمين إعمادات التصدير، وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير.

5-2-4 إيجاد إطار المؤسسي لتسهيل عملية التصدير

إذ تركز إستراتيجية تنمية وتنويع الصادرات على ضرورة خلق وإيجاد مجموعة من المؤسسات التي تخدم وتسهل عملية التصدير، وتأخذ على عاتقها إيجاد الحلول لمختلف العراقيل التي تعترض العملية التصديرية؛ سواء ما تعلق منها بترويج الصادرات، أو المنتجات الموجهة للتصدير، أو ما يتعلق بتمويل الصادرات، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية وإقامة المعارض والتعريف بالمنتج المحلي في المحافل الدولية...الخ.

5-2-5 إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية

والهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار إستراتيجية تنمية وتنويع الصادرات، هو جذب الإستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج.

5-2-6 تشجيع الإستيراد و تسهيله بهدف إعادة التصدير

ويكون ذلك عن طريق تسهيل وتبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على بعض هذه المدخلات. أو يكون ذلك عن طريق نظام إعادة التموين بالإعفاء والذي هو من الأنظمة الجمركية الإقتصادية.

وهنا تستعمل أدوات السياسة النقدية المختلفة بغرض تحفيز الصادرات مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي، ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير.

خاتمة

من خلال ما إستعرضناه في هذا البحث، يمكننا أن نخلص إلى أن للتصدير أهمية بالغة في الحياة الإقتصادية للدول. من خلال الآثار الإيجابية التي ينعكس بها على مردودية القطاعات الإنتاجية وعلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الإقتصاد. لكن هذه الآثار الإيجابية قد تفقد فعاليتها في ظل إصابة الإقتصاد بظاهرة أحادية التصدير والتي تتجلى في التركيز الشديد من طرف هذه الدول على صادرات من السلع الأولية من المواد الخام وعدم تنوع هذه الصادرات. وهو الأمر الذي من شأنه - كما رأينا - أن يدخل الإقتصاد المعني في دوامة من المخاطر تكون تكاليفها باهظة الثمن، إن لم تتم المسارعة إلى إتباع الإجراءات و الحلول التي من شأنها تلافي سلبيات الظاهرة والإنطلاق في مسار يهدف إلى تنويع الصادرات وحفزها لتكون مكونة بشكل كبير من السلع المصنعة ونصف مصنعة. وهذا بإرساء قواعد الإنطلاق في الإنتاج الذي يستند إلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة ويؤدي إلى خلق قيمة مضافة من خلال العمليات التحويلية؛ هذا من جانب. ومن جانب آخر العمل على وضع حيز التنفيذ مجموعة من السياسات التي تهدف إلى دعم وحفز تنويع الصادرات في شتى المجالات التجارية، المالية، الجمركية والجبائية.. الخ، وتكون تلك السياسات في إطار إستراتيجية بعيدة الأمد لتنويع الصادرات والإقتصاد بصفة عامة والابتعاد عن ظاهرة أحادية التصدير.

المهامش والإحالات:

- ¹ - Hakim Ben Hammouda et Autres, La diversification : vers un nouveau paradigme pour le développement de L'Afrique, Travail en cours, Centre Africain de politique commercial, N°36, juin 2006.
- ² - Ricardo Bonilla Gonzalez, De la mono exportation à la diversification les rentes de la paye, Desarrollo económico y social en colombia siglo XX, universidad nacional de colombia, 2001.
- ³ - Mayer Thomas, Export diversification as a counter to export instability : The example of columbia, working paper N° 145, Econstor, Kiel institute for the world economy (IFW), july 1982.
- ⁴ - وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق، أطروحة دكتوراه (غ م) تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 48، بتصرف.
- ⁵ - بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، مذكرة ماجستير (غ م) تخصص الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 98-99، بتصرف.
- ⁶ - ثريا حسن صديق، العلاقة بين الصادرات و النمو الإقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية و جمهورية السودان (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير (غ م)، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 55، بتصرف.
- ⁷ - عبد الله بن سليمان السكران، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج، مذكرة ماجستير (غ م)، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 04، بتصرف.
- ⁸ - بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره، ص 98.
- ⁹ - لمزيد من الإطلاع على موضوع صادرات السلع الأولية أنظر: بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير (غ م) تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غارداية، الجزائر، 2011، ص ص 29-32.
- ¹⁰ - Mustapha MEKIDECHE, Mono exportation et dépendance alimentaire : les deux faces des syndrome hollandais, Le journal de liberte-Algérie, le 05 janvierr 2011 .
- ¹¹ - عبد الوهاب رميدي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-، أطروحة دكتوراه (غ م)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 143.
- ¹² - المرجع نفسه، ص 143.
- ¹³ - خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 59.
- ¹⁴ - المرجع نفسه، ص ص 59-60.
- ¹⁵ - محمود حسين وجدي، نشاط التصدير و الإنماء الإقتصادي بالبلدان النامية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية مصر، 1973، ص ص 11-14، بتصرف.
- ¹⁶ - علي تركي، نقل التكنولوجيا، مقال منشور بمجلة العربي، الكويت، العدد 608، جويلية 2009.
- ¹⁷ - المرجع نفسه، بتصرف.
- ¹⁸ - إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 61-62.
- ¹⁹ - مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق، مقال منشور بمجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية، كلية الإدارة و الإقتصاد جامعة الكوفة، العراق، العدد 15، 2010.
- ²⁰ - المرجع نفسه.
- ²¹ - المرجع نفسه.
- ²² - عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، التنمية الإقتصادية و مشكلاتها، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص 60.
- ²³ - هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 162-163.
- ²⁴ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 176-177، بتصرف.
- ²⁵ - بوالعام سميرة، أثر تطور الصادرات على التنمية الإقتصادية-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير (غ م) في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 67، بتصرف.
- ²⁶ - عبد الرحيم بوداقي، التنمية الإقتصادية، المطبعة الجديدة دمشق، سوريا، 1977، ص 92.
- ²⁷ - إبراهيم مشورب، التخلف و التنمية، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص 79، بتصرف.
- ²⁸ - هشام محمد الإقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية و القومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص ص 46-47، بتصرف.

- 29- سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات و الإستراتيجيات و النتائج، سلسلة أطروحات الدكتوراه (67) مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 1999، ص 29، بتصرف.
- 30- عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 160-161، بتصرف.
- 31- محمود حسين وجدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 266-268، بتصرف.
- 32- المرجع نفسه، ص ص 268-272.
- 33- عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 30.
- 34- محمود حسين وجدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 270-272.
- 35- مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية - دراسة حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 20-21، بتصرف.
- 36- المرجع نفسه، ص ص 24-25، بتصرف.